

مغني اللبيب عن كتب الأعراب

موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام إلا زيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد .

2 - الثاني أن تكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه .
فمثال الجمع المنكر (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) فلا يجوز في إلا هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم إلا لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم إلا لم تفسدا وليس ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت قام رجال إلا زيدا لم يصح اتفاقا وزعم المبرد أن إلا في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم أن التفريغ بعدها جائز وأن نحو لو كان معنا إلا زيد أجود كلام ويرده أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد ولما لم يجر ذلك دل على أن الصواب قول سيويه إن إلا وما بعدها صفة .
قال الشلوبين وابن الضائع ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير التي يراد بها البديل والعوض قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سيويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا أي رجل مكان زيد أو عوضا من زيد انتهى .
قلت وليس كما قالا بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في